

تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

حسب بعض المؤشرات خلال الفترة 2000-2015

د. / دغموم هشام*

Abstract:

Cette étude vise à évaluer le climat de l'investissement en Algérie de l'an 2000 à l'an 2015, en se basant sur l'appréciation du monde extérieur à son climat d'investissement, cela est accompli en prospectant la place de l'Algérie dans ce monde, en utilisant des principaux indices internationaux utilisés pour estimer l'attractivité des investissements étrangers, ce qui permet aux grandes sociétés internationales de faire son choix en matière d'investissement.

Les mots clés: Climat de l'investissement en Algérie, Indices d'évaluation de climat de l'investissement.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ما بين الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015، من خلال معرفة نظرة العالم الخارجي لمناخها الاستثماري، عن طريق الوقوف على موقعها ضمن أهم المؤشرات الدولية المستخدمة في قياس مدى ملاءمة ظروف مناخ الاستثمار لجذب المستثمرين الأجانب وتغيراتها باتجاه التحسن أو التراجع، والتي تعتمد عليها المؤسسات العالمية في المفاضلة بين الدول عند توجيه رؤوس أموالها.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار في الجزائر، مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار.

* أستاذ محاضر (ب) - جامعة الجزائر 3

مخطط المقال:

مقدمة

- 1) تقييم مناخ الاستثمار وفق مؤشرات بيئة الأعمال للمستثمرين الأجانب
 - 1-1) تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال
 - 2-1) تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار
 - 3-1) تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشري الأداء والإمكانات لجذب الاستثمار
- 2) تقييم مناخ الاستثمار وفق مؤشري الحرية الاقتصادية والشفافية
 - 1-2) تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر الحرية الاقتصادية
 - 2-2) تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر الشفافية

خاتمة

مقدمة:

رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية منذ بداية التسعينات والموجهة نحو تحسين مناخها الاستثماري، ورغم النتائج الإيجابية المحققة على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكبرى، والتي نالت في مجموعها استحسان الهيئات العالمية المراقبة والمتابعة لمسار الإصلاح في الجزائر، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا ولأجل معرفة نظرة العالم الخارجي لمناخ الاستثمار في الجزائر بنوع من الدقة والتفصيل، ارتأينا أن ندرس فيما يلي موقع الجزائر ضمن أهم المؤشرات الدولية المبنية على أساس المحددات التي تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تعتمد عليها المؤسسات العالمية في المفاضلة بين الدول عند توجيه رؤوس أموالها، وذلك انطلاقا من الإجابة على الإشكالية التالية:

تتمثل إشكالية البحث في طرح السؤال: ما هي نظرة العالم الخارجي لمناخ الاستثمار في الجزائر؟

وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتحديد نطاق الإجابة عليها من خلال طرح الفرضية: حسب المؤشرات الدولية المستخدمة في قياس مدى ملائمة ظروف مناخ الاستثمار لجذب المستثمرين الأجانب، فإن مناخ الاستثمار في الجزائر لم يرق بعد إلى المستوى الذي يجعله قفلة هامة للمستثمر الأجنبي المباشر.

1) تقييم مناخ الاستثمار وفق مؤشرات بيئة الأعمال للمستثمرين الأجانب:

مؤشرات قياس مدى ملائمة بيئة الأعمال الداخلية هي تلك المؤشرات التي تقيس ملائمة الأوضاع الاقتصادية في بلد ما بغض النظر عن توفر أو عدم توفر حرية اقتصادية وشفافية ووجود مخاطر قد تتعرض لها الاستثمارات التي يرتبط بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل والبطالة، ومعدل النمو، والتنمية الاقتصادية¹. فلا يكفي أن نحسن الاستثمار، ولكن أيضا أن نحسن التمويل².

1-1) تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ سنة 2004، مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية. ويتكون هذا المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون مجملها قاعدة بيانات أداء الأعمال. وقصد توضيح وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال، ارتأينا إدراج الجدول التالي:

الجدول 01: وضع الجزائر في مؤشرات سهولة أداء الأعمال (2009 - 2014)

المستويات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	التغير في الترتيب بين 2013-2014
مكونات المؤشر الفرعية							
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	132	136	143	148	147	154	-7
بدأ النشاط التجاري	141	144	150	153	139	141	-2
استخراج تراخيص البناء	112	110	117	118	122	127	-5
الحصول على الكهرباء	-	-	-	-	150	147	+3
تسجيل الملكية	162	160	165	167	156	157	-1
توظيف العمالة	118	122	122	-	-	-	-
الحصول على الائتمان	131	135	139	15	169	171	-2
حماية المستثمرين الأقلية	70	73	74	79	123	132	-9
دفع الضرائب	166	168	162	164	174	176	-2
التجارة عبر الحدود المالية	118	122	123	127	131	131	لا تغيير
تنفيذ العقود التجارية	126	123	123	122	120	120	لا تغيير
تصفية وإغلاق المشروع (تسوية حالات الإعسار)	49	51	52	53	94	97	-3

المصدر: World Bank, «Doing business 2015, going beyond efficiency», 12th edition, 2009: p. 86, 2010: p. 103, 2011: p. 145, 2012: p. 78, 2013 p. 15 & 2014 p. 3.

من خلال تفحص بيانات الجدول أعلاه يتبين لنا أن الجزائر تحصلت خلال سنة 2011 على المرتبة 143 عالميا من بين اقتصادات 183 دولة، في حين تراجعت إلى المراكز 148، 147، 154، من بين 183، 189، 189 دولة على التوالي شملها الترتيب على التوالي سنوات 2012، 2013، 2014، وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا إيجابيا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة، حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، ووصفها بالوجهة الصعبة للمستثمرين الأجانب، وذلك بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والوثائق الخاصة بتأسيس المشاريع، فقد جاءت حسب تقرير مناخ الأعمال لسنة 2014 في المرتبة 141 فيما يخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع، إذ تتطلب هذه المرحلة 13 إجراء إلزاميا و14 وثيقة، بمعدل 1,69 يوم لكل إجراء (أي متوسط القيام بالإجراء الواحد يتطلب 31 ساعة و6 دقائق). أما فيما يخص الحصول على رخص البناء فإن الأمر يتطلب 17 وثيقة وإجراء، بمدة زمنية إجمالية قدرها 204 يوم، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 127.

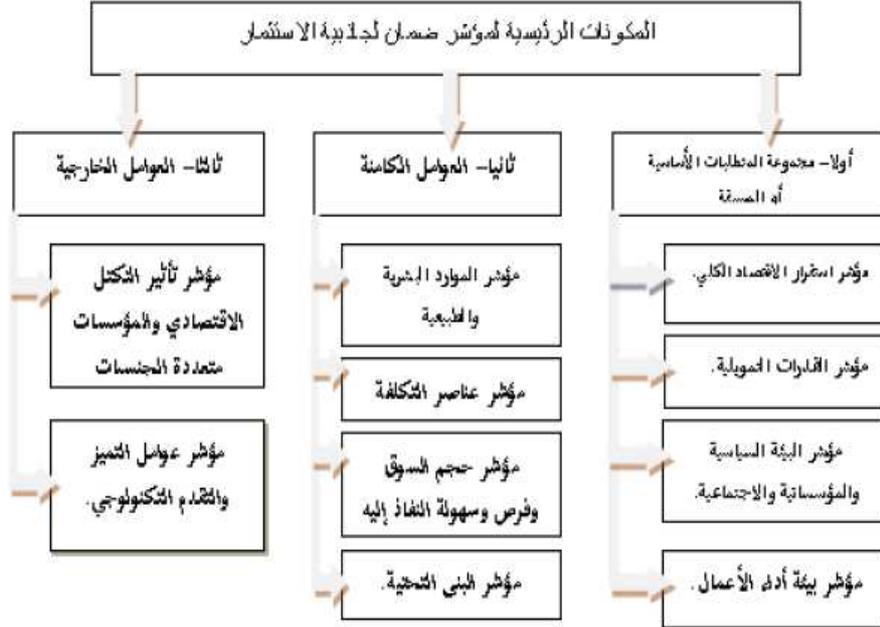
من جانب آخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة 157 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 171 في مؤشر الاستفادة من القروض المصرفية، مع الإشارة إلى عدم لياونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوأ البلدان في هذا المؤشر. كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي. ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا، فقد حلت الجزائر في المرتبة 176 في مجال الضرائب والرسوم و131 في مجال التجارة الخارجية و120 فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت أفضل رتبة حصلت عليها الجزائر هي 97، وتتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير قدر بيومين ونصف، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة.

وإجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا، وهوما عكسته المعطيات السابقة، لكن رغم هذا تبقى بعض المؤشرات إيجابية لبلد مثل الجزائر، حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق المؤسسات وحماية الاستثمارات تعتبر مقبولة مقارنة بعدد الدول الموجودة.

2-1) تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار:

يتكون مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار من 3 مجموعات رئيسية، يندرج تحتها 10 مكونات أساسية تتفرع بدورها إلى 114 متغيرا كميًا، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال ثلاث سنوات (وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تتعد مؤقتًا بعض المتغيرات عن مستواها العادي)، تم تجميعهم من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي⁴، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل: هيكل مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2013، ص 14.

وقصد تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال استعراض تطور وضعه في المؤشر العام لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، ارتأينا إدراج الجدول التالي:

جدول 02: وضع الجزائر والدول العربية في المؤشر العام لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2013-2014)

الأداء في المؤشر العام						الدول العربية الداخلة في المؤشر	مجموعات الدول العربية
2014			2013				
الترتبة عربيا/ دولة 18	الترتبة عالميا/ دولة 111	القيمة	الترتبة عربيا/ دولة 17	الترتبة عالميا/ دولة 110	القيمة		
6	53	42.1	6	56	31.3	السعودية	دول الخليج
1	33	49.9	1	38	37.2	الإمارات	
4	43	46.0	2	41	35.8	الكويت	
2	38	47.6	4	49	33.8	قطر	
5	51	43.2	5	54	31.5	سلطنة عمان	
3	41	46.2	3	43	35.4	البحرين	دول المشرق العربي
8	59	40.2	7	57	31.2	الأردن	
7	56	40.9	9	64	28.9	لبنان	
11	73	36.9	11	67	27.4	مصر	دول المغرب العربي
9	63	39.5	8	60	30.8	تونس	
10	68	38.4	10	66	27.8	المغرب	
12	85	32.2	13	82	24.1	الجزائر	
14	97	28.0	12	78	25.0	ليبيا	دول الأداء الضعيف جدا
16	107	22.2	17	106	17.3	السودان	
13	88	31.8	14	91	21.4	سوريا	
17	108	23.4	16	105	17.6	موريتانيا	
15	99	27.7	15	97	19.5	اليمن	
18	109	21.5	-	-	-	العراق	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات،
 2013-2012: ص ص 94-110 & 2014: ص ص 106-125.

تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2014 على المستوى العالمي والموضحة في الجدول أعلاه، إلى أن الجزائر حلت في المرتبة 85 من بين 111 دولة بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 32.2 نقطة، ومقارنة بسنة 2013 تراجعت رتبة جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر بثلاث مراتب، والجزائر تدخل ضمن مجموعة الدول العربية التي حلت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 36.7 نقطة، ومتوسط ترتيب الدول داخل المجموعة بلغ 17. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تليها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة، فيما جاءت دول جنوب آسيا بعد الدول العربية في المرتبة السادسة وأخيرا دول إفريقيا في المرتبة السابعة.

أما عن أداء الدولة الجزائرية على مستوى المجموعات العربية: فهي تدخل ضمن دول المغرب العربي (رفقة كل من ليبيا وتونس والمغرب)، وقد حلت هذه المجموعة في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 34.5 نقطة من إجمالي 100 نقطة، وبمستوى أداء منخفض، وقد تحسن أداؤها وجاذبيتها بنسبة 1.9% مقارنة بسنة 2013، وتجدر الإشارة إلى أن دول الخليج السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان والبحرين بشكل عام تصدرت أداء المجموعات العربية بأفضل أداء عربي بقيمة 45.8 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال سنة 2014، حيث حلت في المرتبة الأولى عربيا وبمستوى أداء جيد، إلا أن أداؤها على مستوى المؤشر العام تراجع بنسبة 2.9% مقارنة بسنة 2013، كما حلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 39.3 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال سنة 2014، وبمستوى أداء متوسط، والتي تحسن أداؤها مقارنة بمؤشر 2013 بنسبة بسيطة بلغت 0.5% وأخيرا حلت دول الأداء الضعيف جدا (العراق وسورية وموريتانيا واليمن والسودان) في المرتبة الرابعة عربيا بقيمة 25.8 نقطة من إجمالي 100 نقطة، وبمستوى ضعيف جدا، حيث يلاحظ تراجع جاذبيتها للاستثمار بنسبة 3.4% مقارنة بالسنة السابقة.

أما على صعيد وضع الجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة للمؤشر العام لجاذبية الاستثمار، فيتضح من خلال الجدول المبين أدناه، أن الأداء في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية سجل 15 نقطة وهو ضعيف جدا، خصوصا إذا ما قارناه بالمتوسط العالمي البالغ 23.6 نقطة، وكذلك جاء الأداء أقل من المتوسط العالمي في مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة.

جدول 03: وضع الجزائر والدول العربية
 في المؤشر العام لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2013-2014)

الاداء في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية		الاداء في مجموعة العوامل لكامنة		الاداء في مجموعة المتطلبات الأساسية		الدول العربية الداخلة في المؤشر	مجموعات مجموعة الدول العربية
2014	2013	2014	2013	2014	2013		
القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة		
18.3	8.1	53.8	48.2	60.4	51.0	السعودية	دول الخليج
28.2	12.9	59.7	53.7	65.4	53.0	الإمارات	
24.0	10.1	55.2	51.3	60.1	59.5	الكويت	
25.1	9.1	56.7	54.8	63.0	51.0	قطر	
20.1	9.2	51.0	43.3	61.1	53.2	سلطنة عمان	
23.1	9.3	58.4	55.1	58.5	57.0	البحرين	دول المشرق العربي
19.4	9.8	46.6	40.3	54.2	53.4	الأردن	
22.5	11.0	47.3	36.4	51.4	44.6	لبنان	
20.2	12.9	45.2	32.6	43.8	38.5	مصر	
19.2	10.3	45.5	38.3	55.8	52.4	تونس	دول المغرب العربي
17.4	10.1	44.8	31.1	56.7	49.7	المغرب	
15.0	6.0	37.5	35.9	46.6	41.6	الجزائر	
9.1	6.6	42.4	42.2	30.7	36.9	ليبيا	دول الاداء الضعيف جدا
10.2	3.6	28.1	24.3	33.5	35.6	السودان	
12.0	6.4	40.4	28.5	38.9	36.8	سوريا	
4.2	3.2	36.5	29.7	46.7	33.4	موريتانيا	
8.5	4.3	38.3	28.1	43.3	38.5	اليمن	
5.3	-	34.7	-	35.4	-	العراق	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات،
 2013-2012: ص ص 94-110 & 2014: ص ص 106-125.

1-3) تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشري الأداء والإمكانات لجذب الاستثمار:

الجدول التالي يبين لنا رتبة الجزائر عالميا، رفقة كل من تونس والمغرب ضمن مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ما بين 2000 و2010:

جدول 04: ترتيب الجزائر وتونس والمغرب عالميا حسب مؤشري الأداء والإمكانية لجذب الاستثمار (2000-2010)

	2010		2009		2005		2000	
	إمكانية	أداء	إمكانية	أداء	إمكانية	أداء	إمكانية	أداء
الجزائر	62	102	77	82	66	118	86	119
المغرب	69	101	95	78	88	77	94	107
تونس	86	49	72	50	62	79	71	52

World Investment Report, 2012, p. 28.

المصدر:

من خلال تحليل البيانات المتعلقة بمؤشري الأداء والإمكانية المعروضة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن الجزائر تصنف ضمن الدول التي أدائها أقل من إمكاناتها فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أنه ما زالت هناك فجوة بين أدائها وقدرتها على زيادة نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما يتضح لنا من خلال مقارنة بيانات الأداء مع بيانات الإمكانية المعروضة في نفس الجدول السابق، أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر والمغرب، لا يرقى إلى مستوى إمكانات هاتين الدولتين المتاحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالجزائر، على سبيل المثال، لم تتل سوى المرتبة 102 من حيث الأداء في سنة 2010 من أصل 141 دولة شملها هذا المؤشر، وهذا بالرغم من المرتبة الجيدة التي احتلتها من حيث الإمكانات والتي كانت 62 من أصل 141 دولة. أما تونس، فنلاحظ أنها بداية من سنة 2009، وبالرغم من إمكاناتها المتواضعة المتاحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها حققت أداء أكبر من إمكاناتها. وإذا ما تمعنا أكثر في البيانات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر حققت تقدما في مؤشر الإمكانات خلال الفترة 2000-2010، إذ ارتفع ترتيبها عالميا سنة 2010 إلى المرتبة 62 مقارنة بالمرتبة 119 التي بلغت سنة 2000، وهذا خير دليل على ما يبذل من جهود من قبل الدولة الجزائرية لتحسين مناخها الاستثماري.

2) تقييم مناخ الاستثمار وفق مؤشري الحرية الاقتصادية والشفافية:

تهتم هذه أنواع من المؤشرات بقياس مدى تعرض الاستثمار لمختلف المخاطر في البلد المضيف له، سواء كانت هذه المخاطر ناتجة عن تصرفات البلد المضيف أو عن غيره، وفيما يلي نستعرض تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مؤشري قياس الحرية الاقتصادية والشفافية⁹.

1-2) تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر الحرية الاقتصادية:

يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين حماية العمال*. والجدول التالي يبين لنا مرتبة الجزائر عالميا وعربيا ما بين سنة 2000 و2015 من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

* بينت دراسة اعدھا الباحث جواد كاظم البكري من كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بابل «أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر»، وهي دراسة قياسية للمدة من سنة 1995 - 2010، وقد اختارت الدراسة كلا من تونس والبحرين نموذجا، حيث تهدف الدراسة الى التعريف بمفهوم مؤشر الحرية الاقتصادية واهميته في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتعرف على اوزان العوامل العشر التي تشكل مؤشر الحرية الاقتصادية في التأثير على الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومحاولة ايجاد علاقة رياضية بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وبين الحرية الاقتصادية في دول عربية مثل تونس والبحرين. وقد حاول الباحث اختبار اثر متغيرات مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار في تلك الدولتين اذ توصلت الدراسة الى تطابق تقدير معادلة الانحدار الخاصة بدولة البحرين مع النظرية الاقتصادية التي توضح ان هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والاهتمام المحلي برفع مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية حيث جاءت الاشارات جميعها موجبة باستثناء متغير التحرر من الفساد. وعند مراجعة البيانات وجد ان هذا المؤشر في دولة البحرين بدأ بالهبوط خلال السنوات 2005-2010 ما يوشر ارتفاع معدلات الفساد المالي قليلا عن السنوات السابقة للمدة المذكورة، اما ما يخص تونس فقد تطابق تقدير معادلة الانحدار الخاصة بها مع النظرية الاقتصادية اي ان هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والاهتمام المحلي برفع مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية وقد تم استبعاد متغير الانفاق الحكومي كونه استقر عند مستواه على العكس من المتغيرات الأخرى التي استقرت في الفرق الاولي.

**جدول 05: مرتبة الجزائر عالميا وعربيا
ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2000-2015**

السنوات	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الترتيب عالميا/ عدد الدول	102/162	102/161	118/161	84/161	92/161	68/161	93/157	96/156
الترتيب عربيا/ عدد الدول	12/15	13/19	14/17	14/17	11/14	11/17	9/19	10/19
النتيجة في المؤشر	55.4	55.7	53.2	58.1	57.7	61.0	57.3	56.8
السنوات	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
الترتيب عالميا/ عدد الدول	157/178	146/178	145/179	140/179	132/179	104/179	106/179	-/95
الترتيب عربيا/ عدد الدول	14/20	14/20	15/17	15/17	14/17	13/17	14/17	-
النتيجة في المؤشر	48.9	50.8	49.6	51.0	52.4	56.9	56.6	56.2

Index of economic freedom: 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015

المصدر:

<http://www.heritage.org/index/ranking>

من خلال ما هو موضح في الجدول أعلاه، يتضح أن الحرية الاقتصادية في الجزائر ما زالت ضعيفة، وهوما يشكل أحد التشوهات في مناخها الاستثماري، فقد حلت في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال سنة 2015 في المركز 157 عالميا من أصل 178 دولة، وفي المركز 14 عربيا من أصل 20 دولة، مسجلة 48.9 نقطة من أصل 100 في المؤشر العام، متراجعة بـ 1.9 نقطة عن السنة الماضية، وأرجع المؤشر سبب ذلك إلى الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار وإدارة الإنفاق الحكومي إلى الحد الذي يفوق إدخال تحسينات في التحرر من الفساد⁷.

2-2) تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر الشفافية:

يحاول هذا المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة، تحديد مدى نقشي الفساد في الدولة، ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، ويستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، تقوم به 7 مؤسسات دولية مستقلة، ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب، والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية، والخبراء والمحللين، حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، وتمزج

أراءهم حول نظرتهم في مدى نقشي الفساد والرشوة. ولا بد لقبول الدولة في هذا المؤشر، من أن يكون قد تم فيها إجراء 3 مسوحات للرأي حول النظرة للفساد على الأقل. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، و10 التي تعني درجة شفافية عالية⁸، والجدول التالي يستعرض ترتيب الجزائر في المؤشر خلال الفترة 2003-2014:

جدول 06: تطور مؤشر الشفافية في الجزائر خلال الفترة 2003-2014

السنوات	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
الترتيب/عدد الدول	175/100	177/94	176/105	180/112	180/105	178/111	180/92	179/99	163/84	159/97	146/97	133/88
النقاط/10	3.6	3.6	3.4	2.8	2.9	2.8	3.2	3	3.1	2.8	2.7	2.6

المصدر: معطيات تقارير منظمة الشفافية الدولية،

<http://www.transparency.org>

حسب الجدول أعلاه، نجد أن مؤشر الشفافية الدولية للجزائر قد تراوحت قيمه ما بين 2.6 و3.6 خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2014، وهذا يعني أنه حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب، فإن الجزائر تعتبر من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد، وهو ما ذهب إليه تقرير التنافسية لسنة 2011-2012 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (الذي يتم فيه استقصاء آراء مؤسسات دولية ومحلية حول عقبات ممارسة الأعمال في دولة ما)، من خلال نصه على أن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 16%، بعد كل من التمويل 19.2% والبيروقراطية 18.4%، مما يدل على ضعف الشفافية في مناخ الاستثمار في الجزائر⁹.

خاتمة:

من خلال هذا البحث يتضح أن العالم الخارجي يجمع على أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مؤهل تأهيلا كافيا، ويصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين الأجانب، وذلك بالنظر إلى عدة عوامل.

من النتائج المتوصل إليها هي:

- يعتبر تقرير مناخ الأعمال الجزائر من البلدان التي لم تحقق تغييرا إيجابيا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2015، وذلك رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة، فالجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار، ووصفها بالوجهة الصعبة للمستثمرين الأجانب؛
- مازالت الحرية الاقتصادية في الجزائر ضعيفة، وهو ما يشكل أحد التشوهات في مناخها الاستثماري؛
- سار الاقتصاد الجزائري في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية على مدى السنوات الخمس من 2010 إلى غاية 2015؛
- تري المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب، أن الجزائر تعتبر من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد، إذ يعتبر الفساد ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بعد كل من التمويل والبيروقراطية، ومما يدل على ضعف الشفافية في مناخ الاستثمار في الجزائر؛
- وتصنف الجزائر ضمن الدول التي أداءها أقل من إمكاناتها فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أنه ما زالت هناك فجوة بين أدائها وقدرتها على زيادة نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبناء على نتائج التحليل، نقترح توصيات يمكن أن تأخذ بها:

- ضمان بيئة اقتصادية وسياسية ومؤسسية وقانونية مستقرة وشفافة ومحفزة وجاذبة للاستثمار (بيئة سياسية واقتصادية آمنة)؛
- القضاء على الفساد الإداري والمالي والقضاء على تخلف هياكل البنى الأساسية؛
- القضاء على تعدد الأجهزة الإدارية في ميدان التعامل مع المستثمرين الأجانب وتبسيط الإجراءات الإدارية؛
- وتطوير وتدعيم كل من المؤسسات المصرفية ومؤسسات التأمين.

الهوامش والمراجع:

- 1 عبد الكريم أحمد عاطف، «مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات»، مركز الدراسات والبحوث اليمني (الجمهورية اليمنية)، ص 1، على الخط،
http://www.ycsr.org/files/nadwa_abdulkarim_atif.doc
- 2 VILLEROY DE GALHAU François, «Le financement de l'investissement des entreprises», La Documentation française, Paris, Septembre 2015, p. 86.
- 3 World Bank, «Doing business 2015, going beyond efficiency», 12th edition, p. 168.
- 4 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصلّارات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012-2013، ص 27.
- 5 إيري نورة & زرقين عيو، «محدّات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة 1996»، مجلة حوث اقتصادية عربية، العدد 78، 2014، ص ص 108-109.
- 6 HAIID Zahia, «La politique d'attractivité des IDE en Algérie: Cas de la banque BNP PARIBAS», Mémoire en vue d'obtention du diplôme de magistère en Sciences Economiques, Option : Finance International, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion, Université de Tlemcen, 2012, p. 82.
- 7 Index of economic freedom, 2015,
<http://www.heritage.org/index/ranking>
- 8 غوم هشام، «ور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر-»، أطروحة كتوراها علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 215.
- 9 World economic forum, «The global competitiveness reports», 2011-2012.